

واقع ومعوقات تطوير الحقول التشغيلية الصناعية في البلدان العربية الفلسطينية

راسم محيي الدين خمائسي(*)

مخطط مدن وجغرافي، جامعة حيفا ومركز التخطيط والدراسات - كفرنا،
ومركز التعاون والسلام الدولي IPCC - القدس الشريف.

مقدمة

يجد الراصد لوضع البلدات (المدن والقرى) العربية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ (في ما يلي البلدات العربية) أنها تعاني ضعفاً اقتصادياً ملحوظاً وقلة في حقول التشغيل المتوطنة فيها. وتطرح أسئلة متعددة بشأن أسباب هذا الضعف ودوافعه؛ أسئلة مثل: ماذا يقف خلف الضعف؟ هل هو نتيجة للواقع الجيو-سياسي وحالة تحولهم إلى أقلية تعاني سيطرة وضبطاً حيزياً ووظائفياً مفروضاً عليها من الأغلبية اليهودية والدولة العبرية فقط؟ أم أنها نتيجة لظروف بنيوية وثقافية موجودة في مجتمع يمرّ بمرحلة تمدّن مشوّه، ما زال يترنّح بين التقليد والتحديث والعصرية^(١)؟

توجد مدارس مختلفة لتفسير ظاهرة تدني الحالة الاقتصادية للمواطنين العرب في دولة «إسرائيل»، الذين يشكّلون نحو خمس سكانها. وتركز إحدى المدارس على العوامل والنواحي الجيو-سياسية، والإثنية، والقومية، وأخرى تركّز على العوامل والنواحي البنيوية والوظائفية والثقافية. لا شكّ في أن هناك جدلية وخطأً ومزيجاً بين هذه العوامل والنواحي، ومع ذلك هناك عدم تماثل وتناظر بينها. إننا ندّعي في هذه الدراسة أن لسياسة الحكومة الإسرائيلية التي تسعى إلى تمييز وإقصاء العرب الفلسطينيين من الحيز العام، وحصر تميّتهم لأجل تأمين استمرار عزل وتبعية وتعلّق المجتمع العربي بالاقتصاد العبري، وبذلك يستمرّ الضبط السياسي عليهم، دوراً رئيسياً في قلة المناطق الصناعية وتنمية حقول التشغيل في البلدات العربية.

rassem@013.net.

(*) البريد الإلكتروني:

Rassem Khamaisi, «Transition from Ruralism to Urbanization: The Case of Arab Location in Israel», in: Jacob O. Maos and Igal Charney, eds., *Themes in Israeli Geography: Special Issue of Horizons in Geography*, Series in Memory of Reuven Chaikin, vols. 79-80 (Haifa: Department of Geography and Environmental Studies, University of Haifa, 2012.), pp. 168-183.

هذه السياسة هي جزء من مصفوفة ضبط حيزي وظائفي جمعي وشخصي تُمارس على

**يشكّل التخطيط الحيزي المقونن
أداة مركزية لتوزيع الموارد
وضبط استخدامات الأراضي،
وبواسطة التخطيط الحيزي،
يُمكن للدولة أن تمنح فرص
التطوير لإقليم أو بلدة معينة
وتحرم أخرى.**

نحو منتظم ضدّ المواطنين العرب، لأجل خفض
قدرة تنافسهم الاقتصادي لتطوير فرص عمل
واستقطاب مستثمرين ليتوطنوا في بلداتهم. وما
يساعد على إنجاز هذه السياسة الجيو-سياسية/
الجيو-اقتصادية، تحول السوق الإسرائيلية نحو
الاقتصاد الرأسمالي الحرّ، ووجود معوقات داخلية
متعلّقة بالثقافة المجتمعية التقليدية، والقدرة
الإدارية الضعيفة للسلطات المحلية^(٢)، وسلوك
النخب المجتمعية التي ما زالت تركز على المقارعة
الوصفية والسردية، وتوطن البلدات العربية في
الأطراف الجغرافية للدولة.

تناقش هذه الدراسة الادعاء المذكور محاولةً تفسير محدودية حقول التشغيل داخل البلدات
العربية، وكشف القناع عن هذا الواقع الذي يشكّل أساساً لإعاقة تطوير اقتصادي فيها. كما تسعى
إلى تفسير أسباب وتبعات سُخّ المناطق الصناعية، وتحاول الكشف عن المعوقات التي تسهم
في خفض حجم فرص العمل وتوطن المبادرين الصناعيين، كنتيجة حتمية لمساحة المناطق
الصناعية، وقلة المنشآت الاقتصادية في البلدات العربية.

تعتمد الدراسة على منهجية وصفية وكمية تحليلية مقارنة وناقدة، حيث قمنا بجمع معطيات
ومعلومات من مصادر متعددة، منها ما هي منشورة في نشرات دائرة الإحصاء المركزية، وأخرى
تمّ جمعها من تقارير وأبحاث نشرت تعرض وتناقش الواقع الاقتصادي الاجتماعي والحيزي
التخطيطي للبلدات العربية. وقمنا بالاستفادة من دراسة تفصيلية أجريناها لحالة ثلاث مناطق
تشغيلية/صناعية في ثلاث بلدات عربية (كفر كنا، وسخنين، وطمرة)، لفهم واقع هذه المناطق
التشغيلية، وكيفية إدارتها، والمعوقات التي تقف أمام استقطابها لمبادرين اقتصاديين ليتوطنوا
فيها^(٣). كما أننا استخدمنا منهجية «الباحث كمشارك - لاعب» ك «جزء من تطبيق منهجية
«المقاربة التشاركية» (Participatory Approach)، حيث إنّ كاتب المقال هو مخطّط حضري
ومستشار تخطيطي تنموي لعدة سلطات محلية، وشارك في عدد كبير من طواقم التخطيط على
المستوى القطري والإقليمي والمحلي، وهو مُطّلع ولديه معرفة تساهم في فهم المعوقات أمام
تطوير حقول تشغيل كبيرة في البلدات العربية.

(٢) راسم محيي الدين خماسي، «السلطات المحلية العربية الفلسطينية بين ورطة السيطرة والتبعية،
وبين مواجهة التحديات وتغيير الواقع المجتمعي»، المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٨٧ (أيار/مايو ٢٠١١)،
ص ٧٠-٩٧.

Rassem Khamaisi, «Establishing Headquarters for Industrial Zones in Arab Localities», (Naza- (٢)
reth - Mate, 2010) (in Hebrew).

تبدأ الدراسة بوضع إطار نظري لدور توفر مناطق وحقول تشغيل في دفع التنمية الاقتصادية المحلية، ونحاول عرض سياسات التبعية والتعلق المعمول بها تجاه العرب الفلسطينيين داخل دولة «إسرائيل». بعدها نعرض حالة المناطق الصناعية، على اعتبار أنها مصدر أساسي في خلق حقول التشغيل المحلية، كما أننا نتعرض لأسباب نشوء هذا الواقع. وبعدها نستعرض المعوقات أمام تطوير مناطق تشغيل محلية، ونختم البحث بعرض ملخص لتجاوز هذه المعوقات، وربما إزالة بعضها.

أولاً: حقول التشغيل ودورها في التنمية الاقتصادية

يشكل وجود حقول تشغيل رئيسية في البلدة رافعة أساسية في عملية التنمية. إن حقول التشغيل التي تشمل مناطق صناعية^(٤)، ومراكز تجارية وسياحية، ومراكز تصنيع الزراعة، هي مصدر رئيسي لتطوير فرص العمل، ويقام توطن الفعاليات الاقتصادية بواسطة مبادرين اقتصاديين، وهو بذلك يزيد من مداخل وريع السلطات المحلية. وتُمكن مراكز التشغيل التي تنطلق من مراكز توطن صناعات أساسية من تطوير فرص عمل تعتمد على الصناعات الأساسية^(٥)، وتشكل هذه المراكز نواة ومركز استقطاب فعاليات اقتصادية، وقلباً تنموياً يشع على الحيز المحيط به ويطوره^(٦). وكلما كان حجم المنطقة التشغيلية أكبر اتسعت منطقة تأثيرها^(٧). لذلك تستخدم إقامة وتطوير المراكز الصناعية ومراكز التشغيل كقلب اقتصادي أساسي لإنجاز استراتيجية تنموية إقليمية^(٨). وحالياً، فإن إقامة مناطق تشغيل وإعادة توزيعها في الحيز هي جزء من استراتيجية الدولة لخلق توازن تنموي بين المناطق في الدولة، بما في ذلك بين المدن

(٤) صالح بن علي الهذلول ومحمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية؟ (الرياض: وزارة الشؤون البلدية والقروية لشؤون تخطيط المدن، ٢٠٠١)، ص ١ - ٣٧.

(٥) Alfred Weber, *Theory of the Location of Industries* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1929).

(٦) Michael J. Webber, *Industrial Location*, Scientific Geography Series; v. 3 (Beverly Hills: Sage Publications, 1984); Allen J. Scott, «Regional Push: The Geography of Development and Growth in Low- and Middle-Income Countries», *Third World Quarterly*, vol. 23, no. 1 (February 2002), pp. 137-161, and Douglas Zhihua Zeng, «How Do Special Economic Zones and Industrial Clusters Drive China's Rapid Development?», *Policy Research Working Paper* (World Bank, Africa Region), no. 5583 (2011).

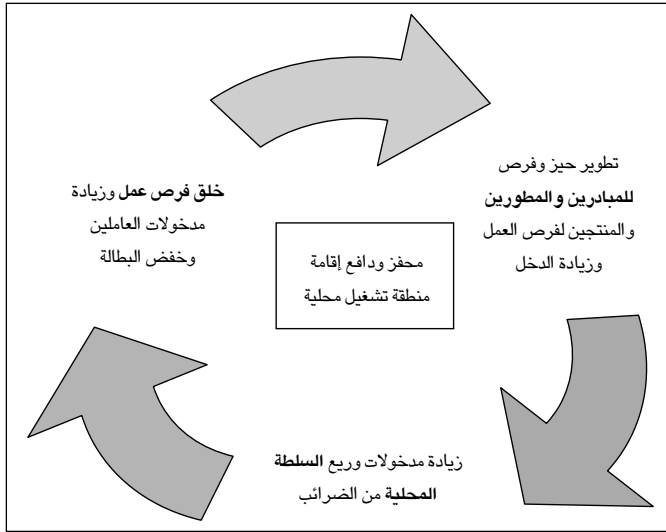
(٧) Belinda Yuen, «Planning and Development of Industrial Estates in Singapore.» *Third World Planning Review*, vol. 13, no. 1 (February 1991), and Ash Amin, «An Institutional Perspective on Regional Economic Development», *International Journal of Urban and Regional Research*, vol. 23, no. 2 (June 1999), pp. 365-378.

(٨) Albert O. Hirschman, *The Strategy of Economic Development*, Yale Studies in Economics; 10 (New Haven, CT: Yale University Press, 1958); Gunnar Myrdal, *Economic Theory and Underdeveloped Regions* (London: Gerald Duckworth and Co., 1959), and Justin Tan, «Growth of Industry Clusters and Innovation: Lessons from Beijing Zhongguancun Science Park», *Journal of Business Venturing*, vol. 21, no. 6 (2006).

وفيها^(٩). إن التنافس يزداد بين المدن والمناطق لاستقطاب مبادرات لإنشاء وتطوير مناطق صناعية وتشغيل فيها (انظر الشكل الرقم (١)).

الشكل الرقم (١)

علاقة تآزر وتكامل بين مركبات تطوير حقول التشغيل والمناطق الصناعية المحلية لدفع التطوير الاقتصادي والتنمية في البلدة



يشكّل تطوير مناطق التشغيل البلدية استراتيجية تخطيطية للدولة وللسلطة المحلية. وتقوم الدولة التي تسعى إلى تطوير الأرياف، وفتح فرص عمل فيها، واستقطاب مستثمرين إليها، بتخطيط وبتخصيص أراضٍ لمناطق تشغيلية في الأطراف. هكذا عملت دولة «إسرائيل» في المخطط القطري الرقم ٣١، حيث وضعت استراتيجية وجوب تطوير مناطق تشغيلية أولاً في الأطراف، وعلى الأخص في منطقتي الجليل والنقب^(١٠). كذلك قامت دول كثيرة بتبني السياسة الحيزية التخطيطية نفسها، حيث تشكّل إقامة مراكز التشغيل الصناعي والخدماتي نواة تنمية

F.E. Ian Hamilton, ed., *Industrialization in Developing and Peripheral Regions* (London; Dover, (٩) NH: Croom Helm, 1986); Ash Amin and Nigel Thrift, «Institutional Issues for the European Regions: From Markets and Plans to Socioeconomics and Powers of Association,» *Economy and Society*, vol. 24, no. 1 (1995), pp. 41-66, and Justin Yifu Lin, *Economic Development and Transition: Thought, Strategy, and Viability* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2009).

Eran Razin and A. Shachar, «The Organizational- Locational Structure of Industry in Israel (١٠) and its Effects on National Spatial Policies,» *Geography Research Forum*, vol. 10 (1990), pp. 1-19; Oren Yiftachel «Industrial Development and Arab-Jewish Economic Gaps in the Galilee Region, Israel,» *Professional Geographer*, vol. 43, no. 3 (May 1991), pp. 163-179, and Yehuda Gradus, Eran Razin and Shaul Krakover, *The Industrial Geography of Israel* (London; New York: Routledge, 1993).

تشجّع على محيطها وتساهم في تطويره^(١١). ونظراً إلى أن الحيز مقسم بين سلطات محلية، فإن كلّ سلطة محلية تسعى إلى توطين مناطق التشغيل في منطقة نفوذها ومجال تخطيطها للاستفادة من ذلك^(١٢). هكذا نجد تنافساً بين السلطات المحلية على استقطاب توطن مناطق تشغيل فيها. وحين تكون السلطة المحلية مبادرة، ومُشبكة، ومتواصلة، ومتصلة مع الحكم المركزي، ومتوافقة مع سياسة الدولة القطرية الحيزية، فإن تخصيص أراضٍ لاستخدامات تشغيلية يكون أكبر. وحين يكون هناك صراع وتنافس، أو حتّى ربما تناقض بين أولويات وأهداف ومصالح الحكم المركزي والمحلي، فإن فرصة السلطة المحلية لاستقطاب وتوطن منطقة تشغيلية إقليمية كبيرة فيها تقل، إذ لكي تقام وتُطور مراكز تشغيلية فيها يجب أن تتوفر البنية التحتية لذلك^(١٣). هذه البنية التحتية يجب أن تكون مشكلة من توفر الأرض، والتخطيط المُمكن، والسامح/الموجّه، والإدارة المحلية القادرة على استقطاب المبادرين، والتنمية والمدرّبة للعاملين، أي أن أساس ذلك هو توفر الأرض والتخطيط.

إن سياسة الدولة العبرية تتركّز في تأمين التبعية وتعلق وارتباط العرب بالدولة سياسياً واقتصادياً وهي لذلك مارست نحوهم سياسة العزل والضبط والرقابة.

لذلك، يشكّل التخطيط الحيزي المقنون أداة مركزية لتوزيع الموارد وضبط استخدامات الأراضي، وبواسطة التخطيط الحيزي^(١٤) يُمكن للدولة أن تمنح فرص التطوير لإقليم أو بلدة معينة وتحرم أخرى^(١٥)، أي أن السلطة المركزية هي التي تمنح مورد الأرض، وكذلك تضع التخطيط الحيزي وتصدقه. كما أن عملية توفير البنية التحتية الأساسية لإزالة

Peter Sunley, «Context in Economic Geography: The Relevance of Pragmatism,» *Progress in Human Geography*, vol. 20, no. 3 (1996), pp. 338- 355; C. Cindy Fan and Allen J. Scott, «Industrial Agglomeration and Development: A Survey of Spatial Economic Issues in East Asia and a Statistical Analysis of Chinese Regions,» *Economic Geography*, vol. 79, no. 3 (July 2003), pp. 295-319; Lin, Ibid., and Justin Yifu Lin and Célestin Monga, «Growth Identification and Facilitation: The Role of the State in the Dynamics of Structural Change,» *Development Policy Review*, vol. 29, no. 3 (2011), pp. 264- 290.

Keijiro Otsuka, «Rural Industrialization in East Asia: Its Influences, Nature and Implications,» (١٢) in: Steven Haggblade, Peter B. R. Hazell, and Thomas Reardon, eds., *Transforming the Rural Nonfarm Economy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007), and Keijiro Otsuka and Tetsushi Sonobe, «A Cluster- Based Industrial Development Policy for Low-Income Countries,» *Policy Research Working Paper*, no. 5703 (June 2011).

Howard Pack and Kamal Saggi, «Is There a Case for Industrial Policy?: A Critical Survey,» (١٣) *World Bank Research Observer*, vol. 21, no. 2 (Fall 2006), pp. 267- 297, and Tetsushi Sonobe and Keijiro Otsuka, *Cluster-based Industrial Development: An East Asian Model: An East Asian Model* (Basingstoke, UK; New York: Palgrave Macmillan, 2006).

J. Fruchtman, «Statutory Planning as a Form of Social Control: The Evolution of Town Planning Law in Mandatory Palestine and Israel, 1917-1980's,» (PH. D Dissertation, University College London, 1986), p. 52.

John Forester, *Planning in the Face of Power* (Berkeley, CA: University of California Press, (١٥) 1989).

المعوقات أمام تطوير منطقة تشغيلية صناعية متعلّقة بثلاثة مركبات رئيسية: المركب الأول هو توفر الأرض. وإذا كانت الأرض في معظمها تحت سيطرة وملكية وحيازة الدولة، فإنها تخصّصها بموجب سياسة حيزية لتحقيق أهدافها. كما أن سيطرة الدولة على ملكية وإدارة الأرض تشكل مصدراً رئيسياً في تخصيص أراض وتخطيطها وتطويرها، خاصة في مناطق الأطراف، كما هو الأمر في دولة «إسرائيل»، حيث إنّ نحو ٩٣ بالمئة من الأرض تملكها وتديرها الدولة. أما المركب الثاني فمتعلق بالتخطيط الحيزي المقنون، وبموجبه تمنح حقوق الاستخدام، وتخصّص أراض للتطوير أو تُمنع. هذا المركب يمكن أن يستخدم كأداة سيطرة وضبط ورقابة على التطوير، من خلاله يمنع التطوير أو يسمح بإقامة منطقة تشغيل. المركب الثالث متعلق بتوزيع وإدارة الحيز بين السلطات المحلية بواسطة تحديد منطقة نفوذ السلطة المحلية بعد إعلان إقامتها من قبل وزير الداخلية. هذه المركبات الثلاثة ما زالت في «إسرائيل» مركزة بيد الحكومة وأجهزتها المختلفة. ورغم الحديث عن توزيع وتفويض الصلاحيات للمستوى المحلي، إلا أنها ما زالت تحت سيطرة الدولة لأجل تحقيق أهداف جيو-سياسية تستجيب لأهداف واستراتيجيات الدولة التي ما زالت تفصل البلدات اليهودية عن العربية، وتمارس ضدّ البلدات العربية سياسة تمييز، وتقلل من فرص تنميتها، كما سنوضح لاحقاً.

هكذا، فإن السياسات الحيزية في الدولة تستخدم ملكية الأرض، والتخطيط الحيزي المقنون، وتحديد مناطق النفوذ، كآليات ومركبات في مصفوفة الضبط العام، الحيزي والوظائفي والشخصي، وتستطيع من خلاله تطبيق هذه الأدوار، وتأمين تفاوت التطوير بين أقاليم وبلدات، حتّى بين الأفراد والمجموعات القومية والإثنية، أو أنها تقوم بجسر الفجوات وإغلاقها من خلال اتباع سياسة حيزية تسعى إلى تحقيق أهداف تساهم في خلق وتطوير عدل حيزي وبيئي، وعدل تخطيطي، وعدل تقسيمي، للموارد، بما في ذلك عدل انتقالي بواسطة إعادة تقسيم موارد الأرض، وحقوق التخطيط، ومناطق النفوذ، وتجاوز التمييز البنيوي والتغلب عليه، ومنح دعم للمبادرات إلى التوطن في منطقة صناعية/تشغيلية معينة.

ناقشت دراسات مختلفة سياسة الدولة تجاه المواطنين العرب كأفراد وكمجموع، بما في ذلك سياسة الدولة نحو السلطات المحلية العربية^(١٦). ولقد أوضح لوستك وبعده كلّ من خالد شحادة وصباغ-خوري، أن سياسة الدولة العبرية تتركز في تأمين التبعية وتعلق وارتباط العرب بالدولة سياسياً واقتصادياً^(١٧).

(١٦) خماسي، «السلطات المحلية العربية الفلسطينية بين ورطة السيطرة والتبعية، وبين مواجهة التحديات وتغيير الواقع المجتمعي».

(١٧) Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, Modern Middle East Series; no. 6 (Austin, TX: University of Texas Press, 1980); Raja Khalidi, *The Arab Economy in Israel: The Dynamics of a Region's Development* (London; New York: Croom Helm, 1988).

وامطانس شحادة وأريج صباغ-خوري، تعزيز التبعية وتضييق الحيز: بحث مقارن في ميزانيات ومناطق نفوذ سلطات محلية عربية ويهودية في «إسرائيل» (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، ٢٠٠٥).

وهي لذلك، مارست نحوهم سياسة العزل والضبط والرقابة^(١٨). وقد أوضح زريق^(١٩) في دراسته أنّ سياسة «إسرائيل» نحو المواطنين العرب تسعى إلى تحقيق كولونيالية داخلية وتهويد الحيز^(٢٠). أما بويل، فناقش كيفية تطور هذه السياسة منذ سنوات الخمسينيات التي ما زالت مستمرة حتّى اليوم^(٢١). وأوضحت الدراسة التي قام بها سشنيل وآخرون كيفية إعاقة تطوير مناطق صناعية، وتمكين مبادرين عرب نتيجة لسياسة الدولة المميزة ضدهم بالاعتماد على انتمائهم القومي والإثني^(٢٢). أما ويسلي، فقد حلل كيفية تطبيق الدولة لسياستها من خلال صياغة التطوير الاقتصادي للبلدات العربية لأجل تأمين تبعية وتعلق البلدات العربية بالدولة العبرية وبالبلدات اليهودية المجاورة^(٢٣).

هذه السياسات التي سعت إلى استمرار تبعية العرب لليهود هي جزء من تعزيز وحفظ هوية الدولة كدولة يهودية تقع في أولوياتها مصلحة ومنفعة اليهود أولاً. ولا شكّ في أن أدوات هذه السياسات تبدلت بشكل جزئي خلال الستة عقود ونيف منذ إقامة دولة «إسرائيل». كذلك حدثت تحولات داخل المجتمع العربي الذي أصبح فعالاً ومطالباً أكثر بحقوقه، مستخدماً المساحات الممكنة في السياسة والاقتصاد من أجل تغيير واقع التبعية، وفتح فرص عمل وحقوق تشغيل في محيط بلداته. وبالرغم من ذلك، فإنّ الفجوات ما زالت قائمة، وما زالت مناطق التشغيل محدودة، وهو ما لم يحدث تغييراً ملحوظاً في سياسة تأمين التبعية الاقتصادية، واعتماد البلدات العربية على موارد الدولة المنقولة إليها بشكل محدود وجزئي، الأمر الذي حال دون استقطاب مبادرين عرب وآخرين إليها.

يوجد من يدّعي أن محدودية وشحّ مناطق التشغيل في البلدات العربية مرده إلى واقع المجتمع العربي التقليدي الذي بقي في وطنه بعد النكبة عام ١٩٤٨، بعد أن تحول إلى أقلية مغلوقة مأزومة يعيش معظمها في أطراف الدولة الجديدة، وفي قرى صغيرة تمر بمرحلة تمدن^(٢٤). إنّ هذا الواقع كان له أثر في إعاقة إقامة وتطوير مناطق تشغيلية وصناعية في البلدات العربية (انظر الشكل الرقم (٢))، ولكن الدراسات المختلفة أثبتت أن السبب الرئيسي في شحّ

(١٨) Elia Zureik, David Lyon and Yasmeen Abu-Laban [et al.], eds., *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power*, Routledge Studies in Middle Eastern Politics; 33 (London: New York: Routledge, 2011), and Lustik, Ibid.

(١٩) Elia T. Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study In Internal Colonialism* (London; Boston, MA: Routledge and K. Paul, 1979).

(٢٠) Rassem Khamaisi, «Mechanism of Land Control and Territorial Judaization in Israel,» in: Majid Al-Haj, and Uri Ben Eliezer, eds., *In the Name of Security* (Haifa: University of Haifa, 2003), pp. 421-449.

(٢١) Yair Bäuml, *Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years: 1958–1968* (Haifa: Pardes Publishing House, 2007).

(٢٢) Izhak Schnell, Michael Sofer, and Israel Drori, *Arab Industrialization in Israel: Ethnic Entrepreneurship in the Periphery* (Westport, Conn.: Praeger, 1995).

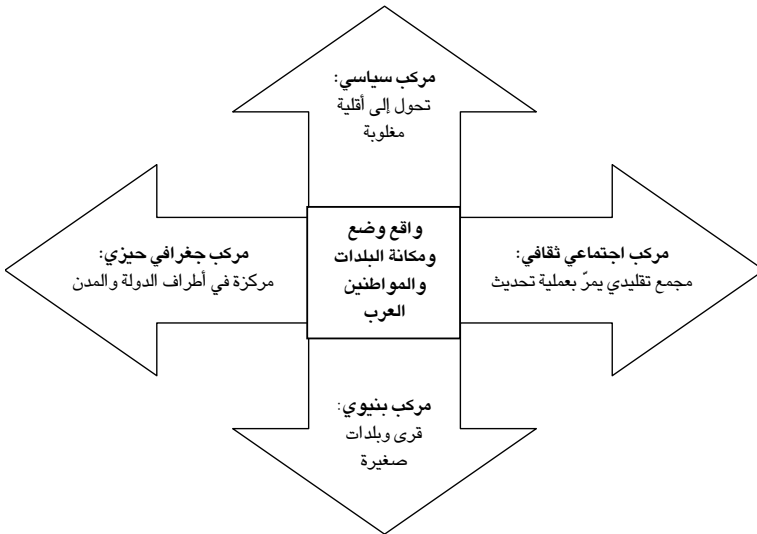
(٢٣) David A. Wesley, *State Practices and Zionist Images: Shaping Economic Development in Arab Towns in Israel* (New York: Berghahn Books, 2006).

(٢٤) Schnell, Sofer, and Drori, Ibid., and Rassem Khamaisi, «Urbanization and Urbanism in the Arab Localities in Israel,» *Horizons in Geography*, vols. 64-65 (2005), pp. 293-312 (in Hebrew).

تطوير مناطق صناعية ومناطق تشغيل مرده إلى سياسة الدولة الحيزية المُميزة ضدّ العرب والمفضلة لليهود، التي لا ترصد ولا تطور البنى التحتية، مع أن المركبات الأخرى المتعلقة بالنواحي الجغرافية والبنوية والاجتماعية والثقافية والوظائفية هي معيق يمكن تجاوزه، كما سنبين لاحقاً.

الشكل الرقم (٢)

جدلية العلاقة بين المركبات الأربعة الرئيسيّة التي صاغت وضع ومكانة العرب الذين شكلوا معيقات تطوير مناطق تشغيلية في البلدان العربية

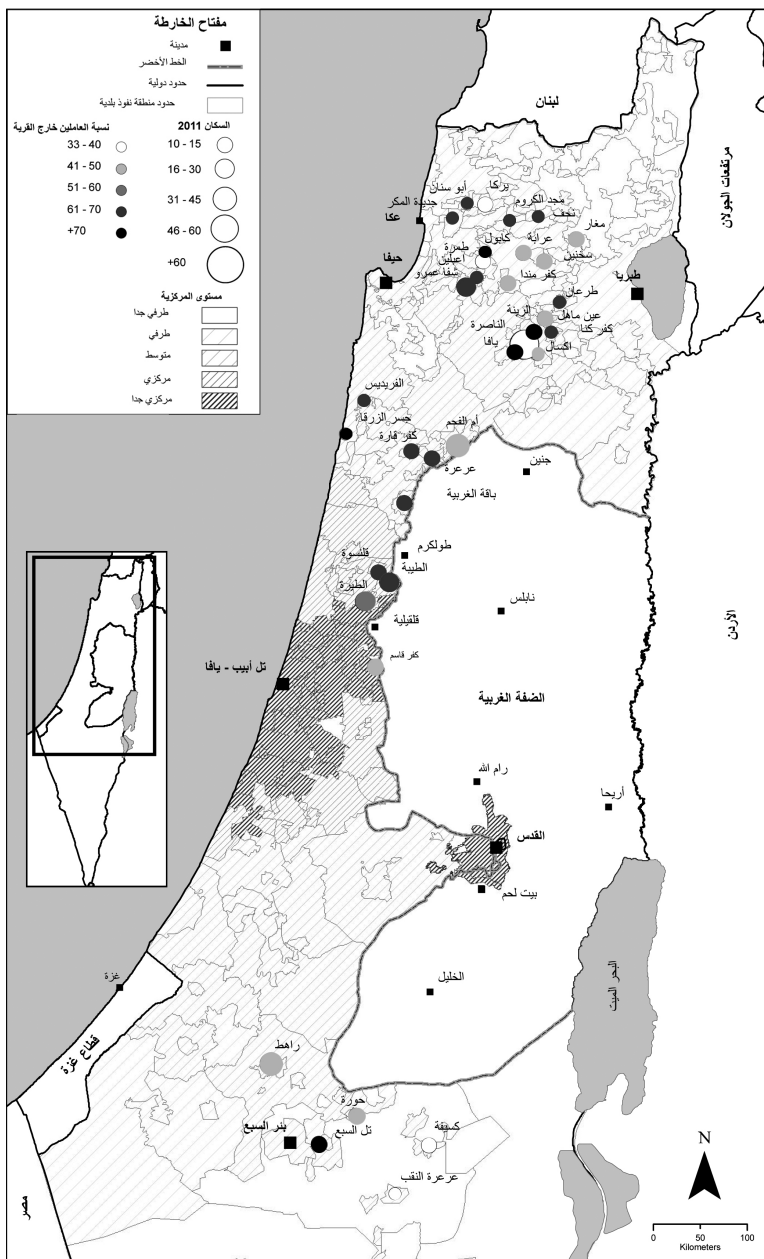


ثانياً: واقع المناطق الصناعية التشغيلية في البلدان العربية

توجد علاقة بين زيادة السكان ومستوى التطور الاقتصادي للبلدة ونشوء حقول تشغيلية فيها. لكن الدارس لواقع البلدان العربية، حتّى الكبيرة منها، يجد أنها ما زالت تعاني شحّ المناطق الصناعية والتشغيلية، رغم زيادة عدد سكانها، وما زالت متعلّقة بحقول صناعية وتشغيلية في المدن والقرى اليهودية المجاورة التي أقيمت بهدف تهويد الحيز وتحقيق أهداف ديمغرافية وجيو-سياسية. وإن أحد المؤشرات لشح حقول التشغيل وزيادة التبعية هو نسبة اليوممة (أي الذهاب يومياً إلى العمل خارج بلدة السكن والعودة مساءً) العالية في البلدان العربية. وتجد معظم القوى العاملة في البلدان العربية فرص عملها خارج البلدة التي تعيش فيها، وهو ما يطلق على البلدة صفة «مدينة نوم»، أي أن معظم القوى العاملة المشاركة فيها لا تعمل فيها. لفحص هذه الصفة، قمنا بفحص نسبة القوى العاملة المشاركة + ١٥ سنة التي تعمل خارج البلدان العربية التي يزيد عدد سكانها على ١٠ آلاف نسمة، وقد بلغ عددها ٣٥ بلدة عام ٢٠١١ (انظر الشكل الرقم (٣)).

الشكل الرقم (٣)

خريطة حجم اليوممة (عام ٢٠٠٨) بالنسبة إلى عدد السكان في عام ٢٠١١ في البلدان العربية التي يزيد عدد سكانها على ١٠ آلاف نسمة، وبحسب موقعها بالنسبة إلى خريطة تقسيم الدولة العبرية إلى منطقتي مركز وأطراف



وقد اتضح من النتائج أن نسبة القوى التي تعمل خارج البلدة وصلت إلى ٥٦,٧٣ بالمئة من مجمل القوى العاملة المشاركة، وهي مشابهة لنسبة اليوممة لدى مجمل المواطنين العرب التي بلغت ٥٥,١ بالمئة، وفي قطاع الصناعة والورش بلغت نسبة اليوممة ٦٩,٦ بالمئة. أما في قطاع الزراعة، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٥,٩ بالمئة^(٢٥)، بعد أن كان معظم العاملين العرب في الزراعة يعملون في القرية، فإن مصادرة الأراضي، وعدم تخصيص قدر كاف من موارد الماء لتطوير زراعة مروية عصرية، خفضت نسبة العاملين في هذا القطاع بوجه عام، وبخاصة في البلدات العربية.

يوجد تفاوت بين البلدات العربية بحجم اليوممة، ففي تل السبع مثلاً تصل إلى ٧١,٧ بالمئة، وفي الرينة إلى ٧٢,٩ بالمئة، بينما في بلدات أخرى تنخفض إلى ٣٨,١ بالمئة، مثل عرعة النقب. ويمكن أن نستدل من تحليل المعطيات أن قرب البلدة من الحقول التشغيلية المركزية الكبيرة تزيد من نسبة اليوممة. فمثلاً بلدات مثل الطيبة، والطيرة، وقلنسوة، ترتفع نسبة اليوممة فيها: ٦٧,٨ بالمئة، و٥٣,٤ بالمئة، و٦١,٢ بالمئة على التوالي، حيث إن هذه المدن موجودة في أطراف منطقة المركز. وكلما كانت البلدة بعيدة من المركز، ونسبة المشاركين في القوى العاملة فيها منخفضة، تكون نسبة اليوممة فيها منخفضة، مثل الكسيفة (٣٣,١ بالمئة)، وعرعة النقب (٣٨,١ بالمئة).

السياسات التي سعت إلى استمرار تبعية العرب لليهود هي جزء من تعزيز وحفظ هوية الدولة كدولة يهودية تقع في أولوياتها مصلحة ومنفعة اليهود أولاً.

ويتضح من الدراسة أن توفر حقول تشغيل داخل البلدة يؤدي إلى فتح فرص عمل تؤدي بدورها إلى خفض نسبة اليوممة. فنسبة اليوممة في الناصرة مثلاً كانت عام ٢٠٠٨، ٣٤ بالمئة من القوى العاملة، وفي بلدة مثل طمرة ٣٨,٥ بالمئة، وكفر قاسم ٤١,٨ بالمئة، وسخنين ٤٦,٨ بالمئة، وكفركنا ٤٢,٨ بالمئة. وفي هذه البلدات تم تطوير منطقة تشغيلية، الأمر الذي خفض من نسبة العاملين خارجها، وزاد من فرص العمل فيها.

واتضح من دراسة المسح الذي أجري عام ٢٠٠٧ لعينة شملت ٣٢٧٠ أسرة من قبل جمعية الجليل وآخرين (عام ٢٠٠٨) أن ٤٧,١ بالمئة من نسبة العاملين + ١٥ سنة يعملون على مسافة صفر - ٩ كلم من مكان السكن. وبحسب نتائج المسح العيني الذي يؤكد معطيات دائرة الإحصاء المركزية، يوجد تفاوت بين الذكور والإناث بشأن اليوممة. حيث بلغت النسبة لدى الذكور ٤١ بالمئة، بينما ارتفعت لدى النساء إلى ٦٩,٥ بالمئة^(٢٦)، أي أن النساء يملن إلى العمل بالقرب

Ramsees Gharrah, ed., *Arab Society in Israel: Population, Society, Economy*, Book; 5 (Jerusa- (٢٥)
lem: Van Lear Jerusalem Institute, 2012) (Electronic version - in Hebrew), <<http://www.vanleer.org.il/en/publication/arab-society-in-israel>>.

(٢٦) جمعية الجليل، ركاز بنك المعلومات، وجمعية الأمالي، الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي لعام ٢٠٠٧ (شفاعمر: جمعية الجليل، ٢٠٠٨)، ص ١٥٨، الجدول الرقم (٧ - ١٣).

من البيت أو حتّى في البلدة نفسها، كمؤشر يؤكّد أن المجتمع ما زال محافظاً، وأن فرص العمل للنساء مركّزة في مجال خدمات التعليم والخدمات الصحية، وهي الغالبة والمتوفرة في محيط البلدة، بينما يضطر الذكور إلى العمل خارج البلدة لشحّ فرص العمل فيها، والأمر الذي يؤكّد ذلك هو أن معدل اليوممة المنخفض لدى المواطنين العرب في قطاع التربية والتعليم هو ٢٦,٢ بالمئة^(٢٧).

يجب أن نشير إلى أنه نشأت داخل البلدات العربية فرص عمل في مجال الإدارة المحلية، والمدارس، والتجارة، وما شابه. لكن معظم هذه الفرص هي في الأصل خدماتية، وجاءت لخدمة سكان البلدة، ولم تُطوّر مُضاعف تشغيل، كما هو الأمر عند تطوير أي منطقة صناعية وخدماتية تستقطب فرص عمل من الخارج، حتّى المناطق التشغيلية/الصناعية القائمة جاءت لإنتاج خدمات للسكان المحليين على الغالب، كما وضح شنيّل وآخرون في دراستهم الموسعة بشأن تصنيع البلدة العربية^(٢٨).

ومن أسباب شحّ حقول التشغيل في البلدات العربية، حالة تمدن وتطور البلدات العربية المشوّهة التي حدثت من دون مركز حضري مشعّ عليها، حيث إنّ حقول التشغيل التي نشأت مع عملية التمدن الطبيعية في البلاد كانت مركّزة في المدن، مثل نابلس، ويافا، وحيفا، والقدس، قبل عام ١٩٤٨. لكن نكبة عام ١٩٤٨ كسرت هذا التطور الطبيعي، إذ إن المجتمع الريفي العربي الذي بقي في وطنه وفي قُراه، فَقَدَ مراكز المدن والنخب الاقتصادية والطبقة الوسطى مع نكبة ١٩٤٨، باستثناء مدينة صغيرة بقيت، وهي الناصرة، التي لم يتجاوز عدد سكانها ٢٢,٢ ألف نسمة عام ١٩٥٥. أما باقي البلدات العربية، فكانت صغيرة تعتمد على الزراعة في اقتصادها. هذه البلدات بدأت تنمو وتتطور سكنياً، ولكن لم تتطور فيها حقول تشغيل صناعية بسبب المعوقات التي سنتناولها لاحقاً.

ثالثاً: تطور إنشاء المناطق الصناعية التشغيلية في البلدات العربية

مرت عملية إنشاء وتطوير المناطق التشغيلية، التي نعني بها في هذا السياق المناطق الصناعية والورش، بثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى استمرت منذ قيام دولة «إسرائيل» وحتّى بداية عام ١٩٩٠؛ المرحلة الثانية شملت التسعينيات من القرن الماضي وحتّى بداية الألفية الثالثة؛ أما المرحلة الثالثة، فهي منذ بداية الألفية حتّى اليوم.

المرحلة الأولى: تميّزت بطول الفترة، وبالاتمدن الكامن السريع الذي مرت به معظم القرى العربية، وقد تحول بعضها إلى بلديات، مثل أم الفحم عام ١٩٨٥؛ والطيبة عام ١٩٨٢. كما تميّزت هذه الفترة بانتقال سريع للقوى العاملة العربية من الزراعة إلى الصناعة والخدمات،

Gharrah, ed., Ibid.

(٢٧)

Schnell, Sofer, and Drori, *Arab Industrialization in Israel: Ethnic Entrepreneurship in the Periphery*. (٢٨)

وبشّح الفعاليات الاقتصادية، كالمصانع والورش التي نشأت وتطورت في البلدات العربية^(٢٩)، وحدث تجاهل مطلق تقريباً من قبل الحكومة لتخطيط وتطوير المناطق الصناعية في البلدات العربية. وخلال هذه الفترة صيغت سياسات تطوير القرية العربية^(٣٠)، وكثر الحديث عن تصنيع القرية العربية، ولكن لم تحدث نقلة نوعية في التطوير الصناعي في القرى والمدن العربية، باستثناء انتقال بعض مصانع النسيج من البلدات اليهودية إلى البلدات العربية، خاصة الدرزية، وتطوير صناعات بناء ومشاعل مخصّصة للاستهلاك المحلي في الأساس^(٣١). ومن ناحية أخرى، حصلت مبادرات محدودة لإقامة مصانع ومشاعل. وقد ركّزت تلك التي نشأت على صناعة البناء للاستهلاك المحلي، وهي تحتاج إلى مساحات كبيرة^(٣٢). على سبيل المثال، صودق على المخطط الهيكلي لكفرنا عام ١٩٨١، وخصصت مساحة لا تزيد على ٧٠ دونماً للمنطقة الصناعية والورش. أما مخطط المنطقة الصناعية في طمرة، فقد صودق عليه عام ١٩٧٩ بمساحة ٣٣٥ دونماً، كما صودق على مخطط سخنين الرقم ج-٣١٦٦ عام ١٩٨٢، وخصصت له مساحة ٢٦٥ دونماً^(٣٣). وخلال هذه المرحلة، عملت معظم القوى العاملة العربية في فعاليات اقتصادية غير زراعية، بما في ذلك قطاعات البناء والصناعة والخدمات التي لا تتطلب مهارات خاصة من قبل القوى العاملة، ومعظم العاملين عملوا خارج بلداتهم^(٣٤).

المرحلة الثانية: كانت بعد أن وضعت خطة بعد عام ١٩٩٢، رصدت بعض الموارد المالية لتحقيقها، بما في ذلك تطوير مناطق صناعية/تشغيلية في البلدات العربية، كترجمة للتصريحات والسياسات اللفظية التي تفوّه بها البعض من القيادة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية، ووضعت تحت اسم «تصنيع القرية العربية»^(٣٥)، وقد تبنت هذه الخطة إنشاء مناطق صناعية في البلدات العربية. وفعلاً، بدأت وزارة الصناعة والتجارة بتطوير مناطق تشغيلية/صناعية في ٢٠ بلدة عربية ضمن مجمل مساحة بلغت نحو ١٧٣٧ دونماً (انظر الجدول الرقم (١))، حيث قامت مديرية مناطق التطوير في وزارة الصناعة والتجارة، والمسؤولة عن تطوير مناطق صناعية في

(٢٩) Rassem Khamaisi, «Industrialization of the Arab Villages in Israel,» (Dissertation for Mc. S degree, Technion, Haifa, 1985) (in Hebrew).

(٣٠) Bäuml, *Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years: 1958-1968*.

(٣١) Schnell, Sofer, and Drori, *Arab Industrialization in Israel: Ethnic Entrepreneurship in the Periphery*.

(٣٢) A. Atrash, «The Arab Industry in Israel: Branch Structure, Employment and Plant Formation,» *Economics Quarterly*, vol. 152 (1992), pp. 112-120 (in Hebrew).

(٣٣) Rassem Khamaisi, *Planning and Housing among the Arabs in Israel* (Tel-Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1990).

(٣٤) Khalidi, *The Arab Economy in Israel: The Dynamics of a Region's Development*.

(٣٥) Khamaisi «Industrialization of the Arab Villages in Israel;» Schnell, Sofer, and Drori, *Arab Industrialization in Israel: Ethnic Entrepreneurship in the Periphery*, and Bäuml, *Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years: 1958-1968*.

منطقة تطوير أ^(٣٦)، باستثمار ١١ بالمئة من مجمل استثمارها بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٨، في تطوير مناطق صناعة في البلدان العربية^(٣٧).

الجدول الرقم (١)

المساحات المخصصة والمخططة لمناطق صناعية

بإدارة وزارة التجارة والصناعة عام ٢٠٠٣

نسبة الأراضي التي ما زالت لم تسوق (بالمئة)	مساحة الأرض التي سوقت واستغلت	مساحة (دونم) الأراضي المخصصة للتسويق	عدد المناطق الصناعية	انتماء السلطات
٤١,٨	١٠١١	١,٧٣٧	٢٠	سلطات محلية عربية
٥٨	٢٠,٥٢١	٤٨,٨٤٤	٤٤	سلطات محلية يهودية
٤٣,٨	١,٠١٤	١,٨٠٧	٣	مديريات مشتركة/مناطق صناعية مشتركة
٣١,١	١,٧٨٠	٢,٥٨٣	٢	سلطات محلية مختلطة
٧٦,٢	٢,٩٦٦	١٢,٤٢٦	٢	مجالس محلية صناعية
٥٧,٤	٢٨,٢٩٢	٦٦,٣٠٠	٧١	المجمل

المصدر: وزارة التجارة والصناعة:

<<http://www.tamas.gov.il>>.

يتضح من الجدول الرقم (١) أن ٢,٦٢ بالمئة فقط من مساحة الأراضي المخصصة للصناعة، وبإدارة وزارة التجارة والصناعة في منطقة الأطراف، موجودة في بلدات عربية، والباقي موجود في بلدات يهودية. كما أن من الأراضي التي تمّ تسويقها، هناك ٣,٥٧ بالمئة موجودة في بلدات عربية. هذا المؤشر يؤكّد شُحّ المناطق الصناعية التشغيلية في البلدات العربية، كنتيجة مباشرة لعملية تمييز منهجي مبرمج في تخطيط وتخصيص أراضٍ لإقامة مناطق صناعية في البلدات العربية. ومن الجدول نفسه يتضح أن نسبة استغلال الأراضي المخصصة للصناعة والورش في البلدات اليهودية، وصلت إلى نحو ٤٢ بالمئة، بينما نسبة الاستغلال في البلدات العربية وصلت إلى نحو ٥٨ بالمئة. وهذا يعني أنّه ما زالت هناك أراضٍ فارغة كبيرة مخصصة وجاهزة للاستغلال الصناعي في البلدات اليهودية، الأمر الذي خلق إعاقة أمام تخصيص مناطق تطوير إضافية للصناعة من ناحية، ومن ناحية أخرى أعاق استغلال مجمل الأراضي المخصصة للصناعة في البلدات العربية.

Rassem Khamaisi, «National Preference Zones,» in: Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society* (Haifa: Mada al-Carmel, 2011), pp. 110-120.

(٣٧) وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، مديرية البحث الاقتصادي، «مناطق صناعية مشتركة لليهود وأبناء الأقليات، ومساهماتهم للعمالة عند أبناء الأقليات»، (٢٠١١)، <<http://www.moital.gov.il/NR/rdonlyres>>، 5A8A52A6-4D3D>.

لقد تطرق مراقب الدولة إلى الفجوة في تطوير مناطق صناعية في الأطراف بين البلدات اليهودية والعربية، حيث أكد أنه، رغم تغيير السياسة، ما زالت الفجوات بين البلدات العربية واليهودية كبيرة^(٣٨). فقد تبين أن معدل مساحة المنطقة الصناعية في البلدات اليهودية في منطقة النقب كانت ١٦٢٢ دونماً مقابل ١٢٦,٥ دونم في البلدات العربية (البدوية)؛ أي أن نسبة الأراضي المخصصة للصناعة في البلدة العربية تعادل ٧,٨ بالمئة من تلك المخصصة في البلدة اليهودية. أما في منطقة الشمال/الجليل، فإن معدل مساحة المنطقة الصناعية في البلدة اليهودية كانت ٥٥٠ دونماً مقابل ٧٧ دونماً في البلدة العربية، أي أن نسبة مساحة المنطقة الصناعية في البلدة العربية تساوي نحو ١٤ بالمئة من تلك الموجودة في البلدة اليهودية. وبحسب دراسة ويسلي^(٣٩) الذي فحص واقع استخدامات الأراضي حتى نهاية التسعينيات في بلدات يهودية وعربية، تبين

أن مساحة الأراضي المخصصة للفعاليات الاقتصادية (الصناعة، واستخدامات مختلطة: تجاري، ومكاتب، وسكن، وفنادق، وسياحة) في البلدات اليهودية والمختلطة وصلت إلى ٢٢,٧ دونم لكل ١٠٠٠ نسمة، بينما وصلت في المدن العربية إلى ٤,٨ دونم لكل ألف نسمة، أي أن نسبة الأراضي المخصصة للفعاليات الاقتصادية في المدن العربية تعادل خمس نظيرتها في المدن اليهودية، من حيث الموقع وحجم السكان^(٤٠).

الدراسات المختلفة أثبتت أن السبب الرئيسي في شحّ تطوير مناطق صناعية ومناطق تشغيل مرده إلى سياسة الدولة الحيزية المُميّزة ضدّ العرب والمفضلة لليهود.

المرحلة الثالثة: بدأت بعد عام ٢٠٠٣، حيث تحوّلت الخطة من تطوير مناطق صناعية صغيرة لكل بلدة إلى تطوير مناطق صناعية مشتركة، وتحديد مناطق صناعية رئيسية إقليمية كبيرة، تشكل نواة ورافعة اقتصادية. وقد دخلت هذه السياسة إلى حيز التنفيذ بعد إقرار المخطط القطري لإسرائيل الرقم ٣٥ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الذي ركّز على التطوير الحضري، وإقامة المناطق الصناعية التشغيلية الكبيرة الرئيسية المشتركة. وفي هذه المرحلة، استمرت بعض المبادرات لتوسيع المناطق الصناعية في البلدات العربية، التي نجحت في بعض الحالات، مثل كفر كنا، حيث تمّ تصديق المخطط الرقم ج-١١٤١٤ يوم ٢٦/٨/٢٠٠٣، لتوسيع المنطقة الصناعية بنحو ٢٢٤ دونماً، وفي سخنين توسيع تخطيط المنطقة الصناعية بنحو ١٠٨ دونمات بموجب المخطط الرقم ج-١٣٠١١ الذي صودق عليه يوم ١٠/١٠/٢٠٠٧.

ومن الجدير بالذكر أن سياسة إقامة مناطق تشغيلية مشتركة بين بلدات يهودية وعربية، تواجه صعوبات ومعوقات كثيرة، حيث إنّ البلدات اليهودية لا ترغب في مشاركة البلدات العربية

(٣٨) مراقب الدولة (تقرير سنوي ٢٠٠١ رقم ٥٢ ب).

(٣٩) Wesley, *State Practices and Zionist Images: Shaping Economic Development in Arab Towns in Israel*.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٩.

في إدارة المنطقة الصناعية في منطقة نفوذها والتقاسم معها في المدخولات، وتشترط على البلديات العربية في حال مشاركتها بأن تضيف وتحضّر موارد الأرض المخطّطة لتضمها إلى المنطقة الصناعية القائمة، مثل المنطقة الصناعية بارليف التي تقع على أراضي القرية العربية المهجرة، البروة، والتي صادرت الدولة أراضيها، وحوّلت بعضها إلى منطقة صناعية إقليمية مشتركة بمساحة ١١٣٠ دونماً. هذه المنطقة مشتركة بين ثلاث سلطات محلية يهودية: مدينة كرمئيل، ومجلس إقليمي مطيه آشّر، ومجلس إقليمي مسغاف، وفيها يوجد مصنعان يملكهما مبادران عريان، ويعمل فيها عمال عرب.

وضمن سياسة الدولة الجديدة المعلنة التي تسعى إلى إشراك بلدات عربية في المناطق الصناعية الكبيرة، اقترحت الدولة إضافة ٧٠٠ دونم إلى هذه المنطقة، ورصدت مبلغ خمسة ملايين شيكل للمديرية التي تدير المنطقة الصناعية بارليف، إذا وافقت السلطات المحلية اليهودية مشاركة بلدات عربية، مثل مجد الكروم، والبعنة، ودير الأسد. وحتى الآن لم يقرّ التخطيط النهائي لتوسيع المنطقة الصناعية، ولم توفّق الاتفاقية بين السلطات المحلية التي يجب إضافتها، رغم مرور أكثر من عشر سنوات على وجوب تطبيق هذه السياسة. ورغم الرغبة والحديث الإيجابي بشأن المشاركة في المنطقة الصناعية، إلا أن هذه السياسة لم تخرج إلى حيّز الإنجاز. كذلك الأمر بالنسبة إلى مشاركة بلدتي المشهد وكفرنا في المنطقة الصناعية تسيبوريت التي أقيمت على أراضي صفوريه المهجرة، والتي كان من المفروض إقامة مديرية مشتركة بين بلدات عربية ويهودية شملت نتسرات عليت (الناصرية العليا) وكفرنا والمشهد للاستفادة من المنطقة الصناعية^(٤١). ورغم ذلك، فإن معظم الأراضي في المنطقة الصناعية، التي تشمل حوالى ٣٠٠٠ دونم، هي موجودة في غالبيتها في منطقة نفوذ الناصرة العليا. بالإضافة إلى ذلك، يوجد اقتراح لدى وزارة الصناعة بإقامة خمس مناطق صناعية مشتركة^(٤٢). وهناك من ينظر بإيجابية إلى سياسة الوزارة التي تسعى إلى تطوير مناطق صناعية مشتركة لأجل زيادة فرص العمالة، واستقطاب مبادرين لمنطقة الأطراف، وتوزيع مدخول المنطقة الصناعية بين سلطات محلية متجاورة، الأمر الذي يساهم في خفض المنافسة والصراع على توسيع مناطق نفوذ بلدات - خاصة العربية - والحدّ من إهدار الأراضي في منطقة الجليل خاصة، وجسر بعض الفجوات بين بلدات يهودية وعربية.

صحيح أن هناك إيجابيات بإقامة مناطق صناعية وتشغيلية مشتركة^(٤٣)، ولكن إعاقة التطبيق، ورفض السلطات المحلية اليهودية التنازل عن امتيازاتها المدعومة من الحكومة، أدخل السلطات المحلية العربية في دائرة سحرية، مفادها أنها لا تستطيع تطوير منطقة صناعية

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، مديرية البحث الاقتصادي، «مناطق صناعية مشتركة لليهود

وأبناء الأقليات، ومساهماتهم للعمالة عند أبناء الأقليات»، (٢٠١١)، ص ١٢ - ١٣.

(٤٣) Amiram Gonen and Rassem Khamaisi, *Joint Arab and Jewish Regional Development Centers in Israel* (Jerusalem: Floersheimer Institute for Policy Studies, 1993).

مستقلة أو توسيع منطقة صناعية قائمة، لأن ذلك يعارض سياسة الحكومة التخطيطية في تطوير مناطق صناعية إقليمية مشتركة؛ ومن ناحية أخرى، لا تستطيع أن تشارك، لأن مشاركتها مرتبطة بموافقة السلطات المحلية اليهودية المشاركة، أو تلك التي تقع في منطقة نفوذها المنطقة الصناعية. كما أنه لا توجد لدى الحكومة رغبة في أن تفرض عليها، ولا يوجد محفز اقتصادي أو جيو-سياسي واجتماعي لمشاركة بلدة عربية ضعيفة تنافسها على الموارد، وتشكل رادعاً، أو على الأقل معيقاً، أمام استقطاب مبادرين يهود لإقامة مصانع في الأطراف. هكذا، دخلت البلدات العربية مرة أخرى إلى حالة بدأت عبرها تذوق وتحس بأهمية إقامة منطقة صناعية فيها، رغم أنها صغيرة، وتركز الورش المنقولة من منطقة

السكن على الغالب، كما حدث خلال المرحلة الثانية. ولكن السياسة الجديدة التي ترجمت إلى سياسة تخطيط حيزي تحول دون تطوير حقول ومناطق صناعية فيها.

**سياسة إقامة مناطق تشغيلية
مشتركة بين بلدات يهودية
وعربية، تواجه صعوبات
ومعوقات كثيرة، حيث إن البلدات
اليهودية لا ترغب في مشاركة
البلدات العربية في إدارة المنطقة
الصناعية في منطقة نفوذها.**

إن مراجعة تخطيط المناطق التشغيلية/الصناعية في البلدات العربية لا تغير الواقع، في ظل سياسة إقامة وتفعيل مناطق صناعية مشتركة، وشبكة المناطق الصناعية في البلدات العربية، بل يبقى حالة النقص في حقول التشغيل داخل

البلدات العربية كما هو، لأن المخططات الهيكلية القطرية، اللوائية والمحلية، لا تخصص أراضي، وتغوق تخطيط وتخصيص أراضٍ لتطوير المناطق الصناعية في البلدات العربية. وبحسب دراسة أجراها المركز العربي للتخطيط البديل، تبين أن نسبة المساحة المخصصة للمناطق الصناعية في منطقة نفوذ البلدات العربية لا تتجاوز ٣,٥ بالمئة من مساحات الأراضي المخططة لمناطق صناعية، رغم أن عدد السكان العرب يشكّلون نحو خمس سكان الدولة، وبحسب الدراسة نفسها فإن نسبة المساحة المخصصة للفرد ضمن المناطق الصناعية لا تتعدى ١١,٨ م^٢ صناعي عام ٢٠٠٧^(٤٤).

رابعاً: معوقات تطوير المناطق الصناعية والحقول التشغيلية

يظهر مما تقدّم صغر حجم ومساحة الحقول التشغيلية في البلدات العربية. وليس قلة الحقول التشغيلية، وعلى وجه الخصوص المناطق الصناعية، قدراً، بل نتيجة لمعوقات تحول دون تطوير هذه المناطق التشغيلية. ويمكن تقسيم المعوقات إلى أربعة أنواع (انظر الشكل الرقم (٢))، وهي:

(٤٤) عناية بنّا-جريس، المناطق الصناعية في البلدان العربية، كتاب المؤتمر السنوي (عيلبون: المركز العربي للتخطيط البديل، ٢٠٠٨).

<<http://www.ac-ap.org/files/Enaya-H.pdf>>

١ - المعوقات المتعلقة بسياسة الدولة التمييزية على أساس إثني/قومي.

٢ - المعوقات الاجتماعية والثقافية.

٣ - المعوقات البنوية.

٤ - المعوقات الجغرافية.

يوجد تآزر وجدلية بين هذه المعوقات، كما أن الحدود بينها ليست واضحة، بل ربما تغذي بعض المعوقات من نوع معين معوقات أخرى. لذلك، فإن كشفنا وعرضنا المعوقات في ما يلي مرده إلى قراءتنا لهذا الواقع ودوافعه ومسبباته. ويمكن أن تُقرأ المعوقات بطريقة أبسط من خلال تقسيمها إلى معوقات خارجية وأخرى داخلية؛ أي تلك المتعلقة بسياسة الحكومة، وأخرى المتعلقة بمبنى المجتمع، وقد قمنا برصد ذلك في دراسة سابقة^(٤٥). إن دافع عرض المعوقات يعتمد على مبدأ أن هناك قدرة كامنة متوفرة، ولكن يوجد ما يعوقها لإخراجها إلى حيز الوجود^(٤٦). وحالياً كثر الحديث عن المعوقات، لأجل الإجابة عن سؤال: ماذا يقف أمام وجود فروقات وفجوات بين البلدات العربية واليهودية؟ أو ماذا يقف وراء تأخر التنمية والنمو في البلدات العربية في «إسرائيل»^(٤٧)؟ وقد وجدنا في عرض المعوقات بحسب أربعة أنواع أنه يمكن أن يوضح ويفسر بشكل أنسب سبب صغر حجم المناطق الصناعية وضعف حقول التشغيل في البلدات العربية، فضلاً عن ضعف المجتمع العربي الاقتصادي وتحوله إلى مجتمع استهلاكي أكثر وتابعاً اقتصادياً واجتماعياً.

١ - المعوقات المتعلقة بسياسة الدولة التمييزية

على أساس إثني/قومي

رغم أن المواطنين العرب منحوا مكانة مواطنة في دولة «إسرائيل» التي أقيمت على أرضهم بعد نكبتهم وتشريد مركزهم السياسي والاقتصادي والحضري، إلا أن هذه المكانة لم تسعفهم كثيراً لأجل تغيير حالهم وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. صحيح أن المواطنين العرب، أفراداً وبلدات، تطوروا وتقدموا نسبياً، إلا أن هذا التقدم ما زال محدوداً بالمقارنة بالمواطنين اليهود، أفراداً وبلدات. ومرد تأخر البلدات العربية إلى سياسة التفضيل المعلنة للدولة التي تقوم بموجبها بوضع أولوية لتطوير أوضاع المواطنين اليهود.

(٤٥) Shlomo Hasson and Michael M. Karayanni, eds., *Arabs in Israel: Barriers to Equality* (Jerusalem: Floersheimer Institute for Policy Studies, 2006) (in Hebrew); Rasseem Khamaisi: *Barriers to the Planning of Arab Localities in Israel* (Jerusalem: Floersheimer Institute for Policy Studies, 2004) (in Hebrew), and *Barriers to Arab Participation in Planning Institutions and in Shaping the Public Space in Israel* (Jerusalem: Floersheimer Institute for Policy Studies, 2010).

(٤٦) Kenneth J. Arrow [et al.], eds., *Barriers to Conflict Resolution* (New York: W.W. Norton, 1995).

(٤٧) رون جيرليتس، محرر، *من العوائق إلى الفرص: رصد العوائق وتوصيات سياسية: في الطريق إلى تحقيق المساواة بين المواطنين العرب واليهود في «إسرائيل»* (القدس: جمعية سيكوي لدعم المساواة المدنية، ٢٠١٠).

وفي حالات كثيرة تنظر مؤسسات الدولة وتتعامل مع المواطنين العرب على أنهم غرباء أو أعداء كامنون، خاصة في ما يتعلق بمسألة ملكية الأرض وتخطيطها وإدارتها. وليس صدفة أن المركبات التي تتعلّق بإنتاج الحيز وتوزيع موارد الأرض ما زالت مركزة بيد الدولة لأجل استخدامها كأداة في تحقيق أهداف تنمية تعتمد على الانتماء القومي. فرغم المطالبات بتوزيع وتفويض الصلاحيات وخصخصة الأراضي، وتوسيع مناطق نفوذ البلديات العربية، إلا أن الحكومة ما زالت تتلكأ في إجراء الإصلاحات والتعديلات في سياستها، الأمر الذي أدى إلى تقليص تخصيص أراض للمواطنين العرب لأجل استخدامها كحقول صناعية وتشغيلية، أو على الأقل ساهم كثيراً في ذلك.

ويجد الفاحص لتوزيع المناطق الصناعية الكبيرة في مناطق أطراف الدولة أنها أقيمت على أراضي دولة، وشملت داخل مناطق نفوذ بلدات يهودية إلى جانب حدود نفوذ البلديات العربية، مثل المنطقة الصناعية تسيبوريت التي ضمت إلى الناصرة العليا، رغم أنّه لا يوجد تواصل جغرافي معها. كذلك الأمر بالنسبة إلى المنطقة الصناعية مسجاف المحاذية لسخنين^(٤٨). لذلك فإن تخصيص أراضي دولة وتخطيطها وتطويرها هي أداة طيّعة بيد الدولة لتحقيق أهداف جيو - سياسية واجتماعية واقتصادية، وخلق تفاوت بين البلديات. ونظراً إلى أن الدولة تصرّح أنها دولة يهودية، فإن واجبها وحقوقها، من وجهة نظرها، منح أفضليات لليهود، خاصة في مناطق الأطراف الجغرافية، لأجل تحقيق أهداف الدولة التي تسعى إلى بسط سيطرتها على هذه الأراضي، وتوزيع السكان اليهود واستقطابهم فيها، وتأمين تبعية المواطنين العرب، والسيطرة على البلديات، وتشجيع المستثمرين اليهود، بالموازاة مع خلق كولونيالية داخلية، بحسب ما توصل إليه زريق^(٤٩)، ورصد وتحجيم تطور البلديات العربية.

٢ - المعوقات الاجتماعية والثقافية

ينتمي معظم المواطنين العرب الذين بقوا في قراهم وبلداتهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ إلى مجتمع تقليدي قروي، كان يعتمد على الزراعة، ولاحقاً تقلّصت نسبة العاملين في الزراعة، وانتقلوا إلى العمل في قطاعات عمل غير زراعية، وانخرطوا في عداد قوى عاملة رخيصة. ولم تتمتع معظم القوى العاملة بتقليد أية مبادرة صناعية، بل تركّز نشاطها الاقتصادي في دوائر القرية والحمولة في قطاع الزراعة والخدمات والورش. وقد تعامل هذا المجتمع مع الأرض الخاصة التي يملكها كمورد له قيمة اجتماعية وثقافية، إضافة إلى أنه مورد اقتصادي زراعي. لذلك خاف أو تخوّف أصحاب الأراضي من مصادرتها بعد تخطيطها، وإمكانية دفع ضرائب عليها. كذلك، فإن شرذمة الملكية على الأرض نتيجة أعراف وقوانين الإرث خلقت إشكالية أمام استغلال الأراضي للصناعة، كما أن نسبة استغلال مناطق التشغيل

Wesley, *State Practices and Zionist Images: Shaping Economic Development in Arab Towns in Israel*. (٤٨)

Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study In Internal Colonialism*.

(٤٩)

المنخفضة نسبياً حتى ٥٨ بالمئة في حالة البلدان العربية مرده إلى طلب محدود على إقامة مشاغل، خاصة خارج إطار العائلة.

إن انتقال المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع عمالي يحاول زيادة مدخلاته وصرفها في الأساس على الاستهلاك اليومي، وفي مشاريع وخدمات ليست بحاجة إلى موارد كثيرة لإقامة بناها التحتية، وفي المقابل تدرّ أرباحاً بسرعة، مثل العمل في التجارة، والمطاعم، وخدمات المواصلات... إلخ؛ إن هذه الثقافة الاستهلاكية، والرغبة في الربح والمردود السريع المرجو، وقلة تنظيم مؤسسات اقتصادية وشركات خارج إطار العائلة، لم تساعد كثيراً على إقامة مصانع، وخاصة أن معظم المشاغل والورش التي أقيمت في البلدان العربية خصّصت للاستهلاك المحلي، أو أنها كانت مشاغل ذات طلب عال على القوى العاملة ومساحة الأرض، إذ كانت

رغم أن المواطنين العرب منحوا مكانة مواطنة في دولة «إسرائيل» التي أقيمت على أرضهم بعد نكبتهم وتشريد مركزهم السياسي والاقتصادي والحضري، إلا أن هذه المكانة لم تسعفهم كثيراً لأجل تغيير حالهم وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

تُعرف بـ «صناعة الياقات الزرق». وقد هدفت هذه المشاغل إلى فتح فرص لتشغيل النساء، وخاصة أن معوقات ثقافية تقليدية ساهمت في خفض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، لأن المجتمع المحافظ رفض خروج النساء إلى العمل. وقد بدأ هذا الواقع يتغير، وحالياً هناك طلب كبير من النساء لفرص عمل غير متوفرة.

لقد حالت الفجوة الاجتماعية والثقافية بين المجتمع اليهودي الذي نما فيه مستثمرون ومبادرون بدعم من الدولة، وواقع المجتمع العربي، دون انتقال مصانع كبيرة إلى البلدان العربية أو توطئتها فيها، إذ إن المجتمع الصناعي العصري له صفات ومميزات سلوكية مختلفة عن المجتمع التقليدي المحافظ. وقد ساهم التخوف من انفتاح المجتمعين أحدهما على الآخر في إعاقة تطوير لغة مشتركة تؤدي إلى تطوير مناطق تشغيل ومنح فرص اقتصادية في البلدان العربية. كما أن ثقافة إدارة السلطات المحلية العربية، بما في ذلك قدرة المنتخبين رؤساء السلطات المحلية الذين ينتمون إلى النخب التقليدية من ممثلي الحمايل أو رؤسائها، كانت غير متوفرة، وتنقص معظمهم القدرة، أو الرغبة، على تحدّي السياسات الاقتصادية التي تميّزهم، بأساليب تحدّ ومقاومة مناسبة، بل اكتفوا على الغالب بوصفها، ولعنها، والحديث عنها.

هذا الواقع خلق أرضية مريحة لتطبيق سياسة التمييز التي اتهمت السلطات المحلية بأنها لا تقوم بواجبها لاستقطاب مبادرين، وركّزت في تفسير ظاهرة التذني الاقتصادي للمواطنين العرب، وقلة الحقول الصناعية في البلدان العربية، على ثقافة المجتمع والبنى الاجتماعية التقليدية فيه اللتين شكّلتا معوقاً أمام تخطيط، وإنشاء، وتطوير، واستقطاب، مبادرين من الخارج، على الغالب يهود، أو إنشاء مبادرين عرب. وهناك بعض الصواب في هذا الادعاء، ولكننا

يجب أن نقول إن معظم سكان المدن اليهودية التي تُعرف بمدن التطوير، ينتمي سكانها إلى ثقافة مشابهة لتلك الموجودة في البلدان العربية، وخاصة أن معظم سكانها هاجروا من البلدان العربية والإسلامية -اليهود الشرقيون أو السفريديم- ومع ذلك حدث توطن وتطور صناعي فيها؛ لماذا؟، لأن الدولة بادرت إلى إقامة مناطق صناعية ومصانع في هذه المدن، قامت بتشغيل قوى عاملة فيها، ودعمت المستثمرين والمبادرين إلى إقامة مصانع في هذه المدن، الأمر الذي منحها قوة، وهو الشيء الذي تلكت الدولة عن القيام به تجاه البلدان العربية منذ إنشائها.

٣- المعوقات البنيوية

تشكّل المعوقات البنيوية رزمة من المعوقات التي حالت دون إنشاء وتطور حقول تشغيل في البلدان العربية. هذه المعوقات متعلّقة ببنية المجتمع العربي الشاب، حيث إنّ معدل وسيط سنوات العمر بلغ عام ٢٠١١ عند العرب ٢١,٨ سنة (عند العرب في النقب ١٥,٧ سنة)، مقابل ٣٣ سنة لدى اليهود^(٥٠). وهذا المعطى يشكّل مؤشراً يفسر نسبة المشاركة المنخفضة في القوى العاملة لدى العرب. كما أن بنية المجتمع الفتية زادت نسبة التعلق بعدد صغير من المعيلين في الأسرة، وخفضت القدرة الاقتصادية للفرد، خاصة على خلفية واقع يعادل متوسط دخل المعيل العربي فيه ثلثي معدل دخل المعيل اليهودي، ومعدل عدد أفراد الأسرة اليهودية يعادل تقريباً ثلثي معدل عدد أفراد الأسرة العربية عام ٢٠١١ (معدل الأسر العربية هو ٤,٧٥ فرد للأسرة، ومعدل الأسر اليهودية هو ٣,١٢ فرد للأسرة)^(٥١). هذه الفجوة في البنية الديمغرافية ما زالت قائمة، رغم التحولات التي رافقت عملية التمدّن في المجتمع العربي، والتي أدت إلى انخفاض سريع في المواليد. ونتيجة لهذا المبنى الديمغرافي، فإن المعيلين ركّزوا على العمل لإعالة أسرهم، وخاصة أن مواردهم كانت محدودة تحول دون الاستثمار في إقامة مصانع، كما أنّ حجم الفئة العمرية الكامنة التي يمكن أن تقيم مشاغل صناعية كانت صغيرة نسبياً.

بالإضافة إلى ما تقدّم، فإن مبنى فروع التشغيل لدى العرب لم يتركّز في الصناعة. أما حالياً، فإن نسبة العاملين في فرع الصناعة والورش عند العرب بلغ ١٣,٣ بالمئة من العاملين. هذا المبنى لفروع العمل، وكذلك مبنى المهن، ساهم في تأخير تطوير مبادرين وصناعيين عرب يقومون بالمبادرة والتوطن في بلداتهم، وخلق حقول تشغيل فيها.

غالباً ما تكون مساحة الأراضي المخطّطة والمخصّصة كمناطق لورش، والصناعة في البلدان العربية، صغيرة، لا تستطيع أن تستقطب مصانع كبيرة تشكّل رافعة، وتتضاعف، لتطوير مشاغل أخرى حولها مرتبطة أو متعلّقة بها، تستفيد منها أو تغذيها. فقد هدفت معظم المناطق الصناعية المخطّطة والمطورة، في الأساس، إلى نقل الورش والمصانع الصغيرة التي بدأت تنمو وتتطور في مناطق السكن داخل البلدان العربية، وأصبحت مصدر إزعاج وتلويث، إلى المناطق

(٥٠) دائرة الإحصاء المركزية، كتاب الإحصاء السنوي رقم ٦٣ (القدس: برنيب، ٢٠١٢)، ص ١١٣ - ١١٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

الصناعية التي أقيمت. هكذا، فإن مسح الفعاليات الاقتصادية في المناطق التي أطلق عليها مناطق صناعية في البلدات العربية، يظهر أن معظمها تشغل أقل من ١٠ عاملين، وتهدف في الأساس إلى تقديم خدمات إلى أهالي البلدة والمنطقة المجاورة، وذلك يشمل محاد، ومناجر، وكاراجات سيارات، ومصانع طوب وباطون... إلخ^(٥٢).

لقد ساهم حجم البلدات العربية الصغيرة نسبياً، وعجزها عن المشاركة في ما بينها، رغم أنها موجودة في مجمعات مثل مجمع الناصرة الذي يعيش فيه نحو ٢٢٠ ألف عربي، بنوياً في إعاقة تطوير منطقة صناعية كبيرة، حيث إنَّ الفعاليات الصناعية تميل إلى التمرکز في المدن الكبيرة، وفي مناطق صناعية كبيرة. كلَّ البلدات العربية (باستثناء الناصرة)، انطلقت وتطورت من قرى صغيرة، وحالياً أصبحت مدناً متوسطة الحجم، تحوي أقل من ٥٠ ألف نسمة. هذا الحجم من المدن والبلدات، لا يستطيع استقطاب حقول تشغيل كبيرة، فكُلما زاد حجم البلدة/ المدينة، تصبح قدرتها على إنتاج فرص العمل أكبر. لذلك، فإن الظروف البنوية المتعلقة بحجم البلدات العربية شكَّلت معوقاً إضافياً أمام تطوير حقول تشغيل.

إن التغيّرات في مبنى سياسات الاقتصاد الإسرائيلي، والتحوّل من سوق شبه اشتراكية تسيطر فيه الدولة على تخطيط وتوزيع وتوطن المصانع، وتطوير حقول تشغيلية إلى سوق حرّة مواكبة مع عملية خصخصة بعض الشركات الحكومية، لم يسعفا البلدات العربية، وهما يساهمان في تطوير حقول تشغيل ومناطق صناعية فيها، بل على العكس، فإن تغيّر بنية الاقتصاد دفع المستثمرين الصناعيين إلى التوطن في منطقة المركز؛ في المدن الكبيرة، وفي المناطق الصناعية الكبيرة التي تمنح بها الحكومة محفزات ودعم للمستثمرين والصناعيين، وهي موجودة على الغالب في البلدات اليهودية، وفتحت فرص تشغيل فيها، وهي متواصلة مع مصانعها التي توطنت حتّى خارج البلاد. وحالياً، نشهد ظاهرة هجرة الورش والمشاغل العربية من البلدات العربية إلى مناطق صناعية موجودة في البلدات اليهودية، مثل انتقال مشاغل من الناصرة إلى الناصرة العليا، وتطوير مشاغل ومصانع عربية في المناطق الصناعية الموجودة داخل المناطق التي تشرف عليها سلطات محلية يهودية، مثل «كدمات هجليل» في منطقة حطين^(٥٣).

أما المستثمر العربي/ صاحب المصنع أو الورشة، فقد أصبح أكثر وعياً ورغبة في الاستفادة من بعض المحفزات والدعم الذي تقدّمه الدولة، وهو يحاول أن يفتح سوقاً إضافياً لصناعته وخدماته في البلدات اليهودية، إلا أن جزءاً ليس قليلاً من اليهود يتحفظ على دخول البلدات العربية، بل يفضل الحصول على الخدمات والمواد الاستهلاكية من البلدات اليهودية، أو من مناطق صناعية خارج البلدات العربية.

(٥٢) Khamaishi, *Barriers to Arab Participation in Planning Institutions and in Shaping the Public Space in Israel*.

(٥٣) وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، مديرية البحث الاقتصادي، «مناطق صناعية مشتركة لليهود وأبناء الأقليات، ومساهماتهم للعمالة عند أبناء الأقليات» (٢٠١١).

لقد خلق تغيير سياسة الدولة نحو إقامة مناطق صناعية مشتركة في الأطراف التي أخذت تعبيراً واضحاً في سياسات التخطيط الحيزي وتخصيص الأراضي، ظروفاً بنيوية تعيق توسيع وتطوير مناطق صناعية في البلدات العربية، ومن ناحية أخرى هناك إعاقة في تفعيل هذه السياسة، نظراً إلى المعوقات التي نوجزها في ما يلي:

إن الدولة العبرية ما زالت تستخدم مورد الأرض الذي يشمل ملكيتها، وتخطيطها، وتحديد مناطق النفوذ الذي ما زال مركزاً بيد أجهزتها، من أجل استخدامه كجزء من مصفوفة السيطرة.

أ- وجود شرخ وتقاطب اجتماعي - سياسي بين المجتمعين اليهودي والعربي يحول دون خلق ثقة متبادلة ومشاركة تدعّمه، الأمر الذي

يعيق المشاركة، حيث أظهر مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢ أن نحو ٧٦ بالمئة من المستطلعين أشاروا إلى أن التوتر بين اليهود والعرب هو أكبر توتر في البلاد^(٥٤).

ب - مصالح سياسية داخلية/رؤساء السلطات المحلية، حيث يوجد بعض رؤساء السلطات المحلية الذين لا يرغبون في العمل بشفافية، ويرغبون في منح امتيازات لمنتخبين ومؤيديهم، ولكن المشاركة تحول دون منح الاستقلالية باتخاذ القرار، ومنح هذه الامتيازات. كذلك، هناك فئات سياسية لا ترغب في مشاركة يهودية - عربية لدوافع مختلفة، وتخلق مجموعات ضاغطة على رؤساء السلطات المحلية اليهودية والعربية لمنع خلق وتطوير منطقة صناعية مشتركة.

ج - التخوّف من خفض المدخولات من الضريبة على المباني الصناعية، مع دخول سلطات محلية إضافية ومنافستها، أو التقاسم معها، على الموارد المالية نفسها، أو تلك الإضافية التي لا تشكل محفزاً كافياً على دفع ثمن المشاركة في منطقة صناعية مشتركة.

د - تُدار معظم المناطق الصناعية الإقليمية بواسطة مديرية مهنية، وقد أقيمت فيها صناعات متطورة نسبياً. كما أن محاولة إشراك أو مشاركة بلدات عربية خلقت تخوفاً لدى السلطات اليهودية، مفاده أن ثقافة إدارة تقليدية مهيمنة في البلدات العربية تنتقل وتؤثر في طرق وأساليب إدارة المنطقة الصناعية المشتركة. وربما سيؤثر دخول ورش صغيرة وكاراجات في طابع المنطقة الصناعية، ويحوّل طابعها من طابع منطقة صناعية متطورة إلى طابع تقليدي، الأمر الذي يحول دون استقطاب مبادرين كبار وصناعات متطورة، وربما تهجير مصانع قائمة، نظراً إلى تدني الخدمات ودخول صناعات غير متطورة.

(٥٤) هرمان تمار [وآخرون]، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٢)، ص ١٥٥.

٤ - المعوقات الجغرافية

يظهر فحص انتشار البلدات العربية أن ما يزيد على ٨٠ بالمئة منها موجودة في منطقة الأطراف الجغرافية الجليل والنقب/لواء الشمال والجنوب، بينما معظم السكان اليهود، أي نحو ٨٠ بالمئة منهم، يعيشون في منطقة المركز. لقد خلق هذا المبنى والانتشار الجغرافي معوقاً أمام تطوير مناطق صناعية ومناطق تشغيل في البلدات العربية، وأضعف قدرتها على المنافسة لاستقطاب مبادرين، نظراً إلى موقعها الجغرافي في الأطراف. ولأجل التغلب على معوق الانتشار الجغرافي للبلدات اليهودية، قامت الدولة بتجديد أجهزتها المتعددة لإقامة مناطق تشغيل ومناطق صناعية في البلدات اليهودية، ومنحتها محفزات لاستقطابها، من أجل تحقيق سياسة توزيع السكان اليهود، ودفع تطوير البلدات اليهودية. كما أن الحكومة قامت بتطوير بنى تحتية صرفت عليها من خزينة الدولة، وذلك بواسطة وضع خريطة مناطق التفضيل الوطنية. وقد شملت خريطة مناطق التفضيل جغرافياً البلدات العربية، ولكنها وضعت شروطاً إضافية تعذر توفرها في البلدات العربية، ولدى أصحاب المصانع والورش العرب، لأسباب مردّها إلى سياسة التخطيط والتطوير الحيزي للدولة، وحجم المصنع، ونوع الإنتاج، وسوق الاستهلاك. كما أن دراسة انتشار البلدات العربية، حتّى في الأطراف، يجد أنها مركّزة في مناطق متجاورة مشكّلة من مجمّعات حضرية. ولكن هذه المجمّعات الحضرية لم تعمل على خلق مبادرات تعاون ومشاركة بواسطة إقامة منطقة صناعية مشتركة في ما بينها.

تتحوّل معظم البلدات العربية بتوسّعها الجغرافي من قرى صغيرة إلى بلدات^(٥٥)، وهي تتطور على أراض ذات ملكية خاصة على الغالب، لأن النموذج الجغرافي للبلدات العربية مخالف لذلك الموجود في البلدات اليهودية المجاورة. فقد أدى نموذج تطوير البلدات العربية إلى توزيع وانتشار الورش داخل القرية/البلدة، تبعاً لمكان سكن صاحب الورشة، وساهم ذلك في إعاقة تطوير المراكز البلدية، وتقسيم استخدامات الأراضي داخل البلدات.

خاتمة

أظهرت الدراسة أن شُحّ مناطق التشغيل في البلدات العربية أخذ تعبيراً في حجم ومساحة المناطق الصناعية الصغيرة، التي من الصعب تسميتها بهذا الاسم، بل هي منطقة ورش وخدمات على الغالب. كذلك أخذت تعبيراً في حجم مدخولات السلطة المحلية من الضرائب البلدية المفروضة على الفعاليات الاقتصادية. وأظهرت الدراسة أن المعوقات التي تواجه إقامة وتطوير حقول تشغيل/صناعية في البلدات العربية، والتي بدأت تستأنف عملية التمدين، وتطوير طبقة وسطى ونخب اقتصادية فيها، هي متعددة، ومن الصعب أن نشير إلى معوق واحد، في هذا الصدد، كما بيّنا خلال عرضنا. مع ذلك، فإن المعوق المركزي هو سياسة الدولة العبرية المميّزة

تجاه العرب التي لاقت ظروفًا بنيوية واجتماعية وثقافية وجغرافية تساعد على التطبيق من ناحية، وتبرّرها من ناحية أخرى. ويتبين من المقارنة بين البلدان العربية واليهودية أنها متشابهة في صفات كثيرة، باستثناء وجود اختلاف واحد، هو المتعلق بسياسة الدولة الاقتصادية والحيزية، الأمر الذي أدى إلى تطوير حقول صناعية ومناطق تشغيل في البلدان اليهودية، وأعاق تطوير حقول صناعية في نظيرتها البلدان العربية. كما أنّ التحولات في سياسة الدولة الاقتصادية نحو السكان العرب، أظهرت أن إزالة الحواجز وتجاوز المعوقات المتعلقة بتطوير مناطق صناعية، كما حدث في التسعينيات من القرن الماضي، أدت إلى تطوير مناطق صناعية شكّلت رافعة اقتصادية في البلدان العربية رغم حجمها المحدود.

إنّ البلدان العربية التي يعيش فيها نحو ١٤ بالمئة من المواطنين العرب في الدولة، وتزوّد نحو ١٢ بالمئة من القوى العاملة في قطاعات الصناعة الإسرائيلية، لم تحظَ باستثمار حكومي. فحسب دراسة أجراها مركز أدفا اتضح أنه بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ تمّ استثمار نحو ٢٨ مليار شيكل في بناء مبان صناعية، وكانت حصة البلدان العربية نحو ٣,٥٧ بالمئة من مجمل الاستثمار في مبان صناعية خلال العقد الأخير^(٥٦). هذه المعطيات تؤكد أن البلدان العربية ما زالت خارج الخريطة الصناعية لدولة «إسرائيل»، وما يتوفر لدى البلدان العربية هو الفتات، بينما تزيد تبعية البلدان العربية الاقتصادية والتشغيلية لحقول التشغيل في البلدان اليهودية. إن الدولة العبرية ما زالت تستخدم مورد الأرض الذي يشمل ملكيتها، وتخطيطها، وتحديد مناطق النفوذ الذي ما زال مركزاً بيد أجهزتها، من أجل استخدامه كجزء من مصفوفة السيطرة. لذلك، فإن توفير الأراضي المخططة يشكّل عاملاً رئيسياً في إزالة المعوقات التي ذكرت.

يجري كثير من اللقاءات لبحث كيفية مواجهة هذه المعوقات وإزالتها من أجل خلق حراك اقتصادي تنموي طبيعي في البلدان العربية. وخلال هذه اللقاءات يُعرض على الغالب من الطرف اليهودي وممثلي المؤسسات الحكومية «خطاب الأسياد»، ومن خلاله يقومون بإسداء النصائح التي تتمثل بكيفية التغلب على هذه المعوقات التي تتركز على الجوانب الثقافية والاجتماعية؛ أي من أجل إتاحة فرص وتطوير حقول تشغيلية في البلدان العربية، يجب على المجتمع أن يتغيّر، بحسب رأي مقدمي النصيحة، وكثيراً ما تسمعهم يقولون: «سيروا بهذه الطريقة لكي لا تكسروا قواعد اللعبة، ولا تغضبوا متخذي القرار والأغلبية اليهودية». لكن من جانبنا، نجد أن أهداف السياسات الموجهة إلى التطوير الاقتصادي للبلدان العربية هي تقليص الفجوات، وليس إغلاقها. إن خطاب الأسياد هذا الذي يمارس غالباً تجاه المواطنين العرب لا يمكن أن يزيل المعوقات أمام التنمية الاقتصادية، بل يجب أن يتغيّر من خلال خلق قواعد لعبة تحرر البلدان العربية من التبعية الاقتصادية، وتغيير الواقع الحالي الذي فرض معوقات خارجية تختلط مع معوقات داخلية، ويساهم في تقليص فرص العمل وفرص الاستثمار في البلدان العربية.

(٥٦) سفيرسكي شلومو وصفاء اغبارية، تطوير اقتصادي غير متوازن: الاستثمار في المباني التجارية والصناعية والمباني العامة (تل أبيب: مركز أدفا، ٢٠١١)، ص ٢٥.

إن التحولات والتغيرات التي تجري في البلدان العربية، وفي السوق الاقتصادية الإسرائيلية، وربما في العلاقات الجيو-سياسية الداخلية والإقليمية، تتطلب تغيير خطاب الأسياد الاقتصادي إلى خطاب آخر مبني على إتاحة الفرص وإزالة المعوقات، وسيلاتي انطلاقته الاقتصادية من قبل المجتمع □

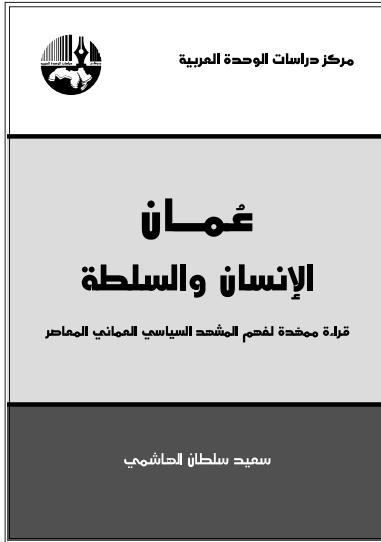
صدر حديثاً

عُمان

الإنسان والسلطة

قراءة ممهّدة لفهم المشهد السياسي العُماني المعاصر

سعيد سلطان الهاشمي



تحاول فصول هذا الكتاب قراءة العلاقة الجدلية القائمة بين الإنسان والسلطة في عُمان، تمهيداً لفهم المشهد السياسي العُماني المعاصر؛ وهي تسعى لاستجماع تلك الطاقة المخترنة في الإنسان العُماني، التي تتغذى من الروافد العقيدية والثقافية المتكاملة أو المترابطة، ومن التجارب السياسية والنضالية المتراكمة التي عبرت عن نفسها بوسائل وأوجه مختلفة في محطات تاريخية متعددة في سعي الإنسان العُماني الدؤوب لبناء وطن مستقل ونظام ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية وتتساوى فيه فرص العلم والعمل والمشاركة السياسية.

في هذا السياق يعيد الفصل الأول من الكتاب إلقاء الضوء على تجربة الحركات اليسارية في عمان في النصف الثاني من القرن الماضي، ويغطي الفصل الثاني تجربة الحركات الإسلامية في عمان منذ منتصف الثمانينيات إلى مشارف القرن الحالي، ثم يتناول الفصل الثالث تجربة المجتمع المدني في عمان والعوامل الكابحة لها وفرص تمكينها، أما الفصل الرابع فيعرض ويقيم تجربة الأطر الشبابية العُمانية الجديدة وحراكها الشعبي المواكب لحراك الربيع العربي ونواذ التغيير التي فتحتها.

٢٧٢ صفحة

الثنى: ١٢ دولاراً

أو ما يعادلها